



الصندوق الأسود للاحتلال البريطاني في اليمن

مركز البحوث والمعلومات

زيد المحبشي



وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)

WWW.SABA.YE/AR



الصندوق الأسود للاحتلال البريطاني في اليمن

مركز البحوث والمعلومات

زيد المحبشي

1444هـ / 2022م

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)

www.saba.ye/ar

المقدمة

55 عاماً مرت على رحيل آخر جندي بريطاني من المحافظات اليمنية الجنوبية والشرقية، فما الذي تغيّر في تلك المناطق؟. الإحتلال لم يكن في يومٍ من الأيام جنة الشعوب الوارفة، بل جحيم يحرق حياة الشعوب لعقود بعد رحيله، وتكوي نيران ألغامه أجيالاً قادمة من أبناء تلك الشعوب المنكوبة والمظلومة.

بريطانيا رحلت عن اليمن، لكن هل رحلت آثار احتلالها البغيض؟ للأسف لا.

رحل الإنجليز في 30 نوفمبر 1967، عسكرياً، لكن كوارث تراكمات سنوات احتلالهم الـ 129 لا زالت ماثلة للعيان، رحلوا عسكرياً، وعادوا اليوم عبر عيالهم غير الشرعيين في جزيرة العرب «السعودية والإمارات»، ليستكملوا ما بدأوه في القرن السادس عشر الميلادي.

الأهداف الاستعمارية لم تتغيّر، والجزر اليمنية لا زالت تحتلّ الصدارة فيها، ومبررات الإحتلال هي الأخرى لم تتغيّر.

مفارقات:

من المفارقات العجيبة مغادرة آخر جندي بريطاني اليمن من جزيرة «سقطرى» في 30 نوفمبر 1967، ووضع أبناء لندن غير الشرعيين اليوم الجزيرة في مقدمة بنك الأهداف الاستعمارية.

والمفارقة الثانية دخول قوات الاستعمار البريطاني مدينة «عدن» في 19 يناير 1839، عبر ميناء «صيرة»، تحت ذريعة مكافحة «القرصنة» المنسوجة خيوطها في دهاليز وزارة المستعمرات البريطانية، ودخول قوات الأبناء غير الشرعيين «السعودية والإمارات» في مارس 2015، المدينة من بوابة ميناء «البريقة»، تحت ذريعة محاربة «المد الإيراني» الموجود في عقليات قادة تحالف العار العبري فقط.

والمفارقة الثالثة، حنين القادة الجنوبيين الموالين للاحتلال «السعودي - الإماراتي» لأيام الاستعمار البريطاني، غير أبهين بدماء عشرات الآلاف من اليمنيين الذين ارتقوا

خلال مسيرة النضال المقدس ضد ذلك الاستعمار البغيض، ما نجد مديله في مسارعة عضو المجلس الرئاسي الموالي لتحالف عاصفة الخزي والعار ورئيس «المجلس الانتقالي الجنوبي» لتعزية البريطانيين في رحيل الملكة «إليزابيث الثانية»، واصفاً إياها بـ «الحكمة والتسامح»، ومؤكداً الحرص على ترسيخ ما أسماها «العلاقات التاريخية» التي تربط شعب الجنوب بالمملكة المتحدة الصديقة، وهو تمجيد مُخزي لفترة كالحة من تاريخ اليمن وحنين مفضوح لها.

«محمد قاسم نعمان» - رئيس مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان، وأحد المشاركين في النضال ضد الاستعمار البريطاني، في معرض رده لم يخف امتعاضه من هكذا تصرف أرعن: «إن الذين يمجدون الفترة التي وجد فيها البريطانيون في عدن، إما شباب لم يعرفوا ما الذي كان يحصل في عدن والجنوب في حينه، أو بعض كبار السن كرد فعل للواقع الذي نعيشه الآن وهو مُتعب كثيراً»، والمؤكد هنا أن «الاستعمار بكل أشكاله يمس حق الإنسان وحرية وحياته كإنسان، ولم يكن هناك استعمار احترام الإنسانية، وطبيعة الاستعمار على الدوام السعي فقط لحماية مصالحه».

والأكثر فضاة استنساخ المستعمرون الجدد كل الأدوات والوسائل القذرة التي مارستها «أهم» الشمطاء خلال سنوات احتلالها البغيض، ولذات الأهداف، وفي هذا يؤكد فخامة الرئيس «مهدي المشاط» في كلمته بمناسبة الذكرى المجيدة الـ 55 لعيد الاستقلال الوطني الـ 30 من نوفمبر، أن تزامن هذا الحدث العظيم مع الذكرى السنوية للشهيد له دلالاته في تذكيرنا بعظمة الشهداء الذين صنعوا يوم الجلاء في الثلاثين من نوفمبر، ومن يصنعون اليوم بدمائهم الزكية الطاهرة «يوم جلاء» للمستعمر الجديد: «درس الـ 30 من نوفمبر لم يعد درساً للتاريخ وكفى، فما هو مستعمر الأمس ذاته، وبتحالفات أوسع وأقبح، جاء غازياً على أمل استعادة أمجاده، والفرق أنه يُداري سوءة صنيعه باستعمال قفزات من أنظمة عربية عميلة وخائنة، وبالتواطؤ مع أقذر مرتزقة عرفتهم البشرية».

كم هو مؤسف «أن تتزامن هذه المناسبة ونحن نرى الأميركي يتنقل بين المحافظات الخاضعة للاحتلال برفقة جنوده، في مشهد مكرر، لم يغب من ذاكرة الإنسان اليمني منذ الاستعمار البريطاني القديم، وليس هذا فحسب بل إن المحتل اليوم أكثر صلفاً

ووقاحة وجُراً، لدرجة أنه يتيح لنفسه الحق أن يتدخل في شؤون بلادنا في كل مجلس ومحفل ليدين ويندد، في مفارقة ساخرة بأن أصحاب البلاد قاموا بمنعه من نهب ثرواتهم، بل ويرى أن دفاع الشعب عن مقدراته إجراء خاطئ بالنسبة له ولمصالحه، في وقاحة لم يتجرأ عليها محتل قبله»، وهذا يجعل اليمنيين اليوم أكثر إصراراً على الماضي قدماً في مسيرة التحرر والاستقلال، وتطهير اليمن من المستعمرين الجدد.

في هذه القراءة سنكتفي بالحديث عن تعاطي الاستعمار البريطاني مع ملف الجزر والموانئ اليمنية، وأهم جرائمه في اليمن، والوقوف على بعض جرائم الأبناء غير الشرعيين بحق اليمنيين اليوم.

ميناء ومدينة «المخا»:

احتلت الجزر والسواحل اليمنية أهمية خاصة في بنك الأهداف البريطانية بسبب الموقع الاستراتيجي الهام الذي يتمتع به اليمن، كمحطة ترانزيت وهمزة وصل بين أوروبا وآسيا، وقاعدة للتحكم السياسي في صراع عمالقة العالم، ناهيك عن الثروات الزاخرة بها بلاد السعيدة.

يعود الاهتمام البريطاني بعدن إلى العام 1609، حاولت حينها إقامة علاقات تجارية مع حكامها، لكن الاحتلال العثماني المسيطر يومها على اليمن رفض العرض، لذا اضطرت للبحث عن مكان بديل، ووقع الاختيار على «المخا».

وكان الوضع السياسي الداخلي في اليمن حينها يمر بمرحلة مُزرية من الضعف والوهن والتشوي، والاحتراب، فاستغلت بريطانيا ذلك، وأرسلت في ذات العام الكابتن «اسكاندر شاببي» بسفينة تجارية الى «المخا»، وسمحت سلطاتها لهم بالنزول وممارسة أعمال التجارة.

وفي العام 1610 وصلت سفينتان بريطانيتان إلى المخا بقيادة «السير هنري ميدلتين»، واستقبله حاكمها العثماني بالترحاب، لكن كل ذلك تغير بعد مرور يومٍ واحدٍ فقط، وانقلبت الحفاوة إلى تعذيب ومتاعب، وتم القبض على السير ورجاله وإرسالهم إلى صنعاء مكبلين، بعد أن قتلوا 8 من بحارتهم.

في صنعاء أمر الحاكم العثماني بإطلاق سراحهم وتحذيرهم من العودة إلى سواحل اليمن ثانية، وعاد «السير» إلى «المخا» في 5 مارس 1611، ومنها لاذوا بالفرار، وحين تنبه العثمانيون لذلك، كان «السير» قد سيطر على البحر المواجه للمخا، وأرسل للعثمانيين انذاراً يطالبهم فيه بدفع 18 ألف ريال مقابل الخسائر التي تكبدتها البعثة البريطانية، أو هدم المخا بمدافع السفينتين، فاضطر حاكم المخا دفع المبلغ وإعادة البضاعة المنهوبة من السفينتين.

ولم تهتم السلطات البريطانية في الهند بتحذير حاكم صنعاء فأرسلت 3 سفن إلى المخا بقيادة «جون ساريس»، ورحب حاكمها بهم، ووجه حاكم صنعاء بحرية مزاولة الأجانب التجارة في المخا والسماح ببناء الانجليز مصنعاً فيها.

تتابعت بعدها زيارة الأساطيل والسفن البريطانية إلى المخا تحت شعار «التنشيط والتبادل التجاري»، وهي نفس الأسطوانة التي كانوا يستخدمونها في كل المناطق التي استعمروها، ليتغير صفو هذا الود في العام 1817 على خلفية اعتداء 300 جندي يماني على دار المقيم البريطاني والمصنع الإنجليزي بالمخا وضرب البحارة والعمال الهنود من رعايا بريطانيا.

على إثر هذه الواقعة طلبت حكومة الانجليز في الهند من إمام صنعاء المهدي «عبدالله بن المتوكل أحمد بن منصور بن علي» معاقبة حاكم المخا، لكن الامام لم يهتم لذلك، فجهز الانجليز فرقة عسكرية وأرسلوها إلى المخا من أجل إرغامه على تنفيذ مطالبهم وتوقيع معاهدة تُعطي الانجليز والتجار التابعين لهم جملة من الامتيازات في اليمن تُعزز حرية التنقل وحق الحماية البريطانية لرعاياها، وقابل حاكم المخا ذلك بالرفض، بينما كانت بريطانيا تسعى من وراء هكذا اتفاق إلى تسهيل تمرير مخططاتها بوضع اليد على ميناء المخا، وفي العام 1820 قصف الاسطول البريطاني المخا بالقنابل ودخل جنودهم المدينة.

حدث بعدها تواصل بين إمام صنعاء والانجليز، توافقت الطرفين على عزل حاكم المخا وتنصيب آخر، وتقديم الجديد اعتذار للبريطانيين، والتوقيع على المعاهدة، وفي العام التالي اكتشفت بريطانيا وجود أخطاء في الترجمة العربية لبعض بنود المعاهدة، فحاولت التواصل مع الامام لتصحيحها، لكنه رفض ذلك، فقرر الانجليز توجيه اهتمامهم إلى عدن.

جزيرة ميون «بريم»:

تقع في مدخل «باب المندب»، وتُمثل شُرطي المرر فيه، ولأهميتها في التحكم بهذا المضيق الاستراتيجي الهام أوصت لجنة بريطانية في العام 1797، كانت مُكلفة بالبحث عن أيسر الطرق للوصول إلى المستعمرات البريطانية في الهند الشرقية، بالتركز على البحر الأحمر، وفي ضوء ذلك قامت القوات البريطانية في العام 1799 باحتلال جزيرة «ميون» اليمنية، لكنها سرعان ما غادرتها في سبتمبر 1797، بعد 4 أشهر فقط من احتلالها، بسبب طقسها الحار.

في بنك الأهداف أراد الاحتلال من وراء التواجد في «ميون» اتخاذها مخازن للأسطول البحري البريطاني.

وفي العام 1800 وافق مجلس حكومة «بومباي» على مبادرة قائد القوة المعنية باحتلال «ميون»، على بناء قاعدة عسكرية في عدن لأهميتها البحرية والتجارية والعسكرية والسياسية، واتخاذها قاعدة لإيقاف تحركات المصريين في الجزيرة العربية، والفرنسيين والروس تجاه الإمبراطورية البريطانية في الهند.

وبعد العدوان العبري «السعودي - الإماراتي» حولت الأخيرة جزيرة «ميون» إلى قاعدة بحرية وعسكرية لها، وأنشئت فيها مصنعاً لتصدير الأسماك، وقامت بتدمير مواقع الاصطياد الخاصة بأبناء الجزيرة، في محاولة لإنسانية إجبارهم على مغادرتها تماماً كما عمل الاستعمار البريطاني في جزيرة «سقطرى» في مطلع العام 1835.

جزيرة «كمران»:

بعد انتهاء الصراع مع «فرنسا» وانسحابها من «مصر» عملت لندن من خلال شركة الهند الشرقية على احتكار التجارة في البحر الأحمر، ووجهت مبعوثها «سير هيوم بوفام» إلى قادة القوى المحلية بما فيهم قادة صنعاء لعرض التحالف معهم، فرحب سلطان «لحج» ورفض إمام «صنعاء» العرض، بالتوازي مع قيام سفن الاحتلال البريطاني برحلات استكشافية في البحر الأحمر وخليج عدن للبحث عن المواقع المناسبة للتمركز العسكري والاقتصادي واقامت مستعمرات بريطانية هناك، فوقع الاختيار بعد جزيرة

«ميون» على جزيرة «كمران».

فاحتلها الانجليز بترخيص من الاستعمار العثماني، كما حصلوا على تراخيص أخرى لمواقع في البحر الأحمر لاستعمال أحدها كقاعدة للقوات البريطانية، وأوفدوا مبعوثاً إلى المنطقة بكامل الصلاحيات لعقد أحلاف مع زعمائها.

جزيرة «سقطرى»:

لم تكن بعيدة عن بنك الأهداف البريطانية لما تمثله من أهمية جيوسياسية جعلتها على الدوام موضع تنازع بين القوى الاستعمارية، والهدف الأول لإيجاد موطن قدم لهم في منطقة جنوب البحر الأحمر، لذا قررت لندن في 12 نوفمبر 1834 الالتقاء بحاكم المهرة «عامر الطوعري» لإقناعه بعقد اتفاقية تجارية تتيح للندن انشاء مخزن للفحم الحجري على جزيرة «سقطرى».

وتحت مظلة الاتفاقية أرسلت لندن العديد من ضباطها لاستكشاف الجزيرة خلافاً لمضامينها، وفي ضوء تقاريرهم قررت لندن وحكومتها في «بومباي» احتلال الجزيرة من خلال تقديم عروض مالية مُغرية لحاكم المهرة من أجل التنازل عنها وبيعها مقابل «10 آلاف كراون ألماني» - الكراون يساوي 21 جنيه استرليني، وكانت واقعة حينها تحت سلطته. وأرسلت بريطانيا في نفس توقيت التفاوض السياسي قوة عسكرية لاحتلالها في حال رفض حاكم المهرة التنازل، أي وضعه تحت سياسة الأمر الواقع، وبالفعل رفض «الطوعري» العروض، ولوَّح باللجوء إلى استخدام القوة للدفاع عن الجزيرة، فقررت بريطانيا التفاوض مع الزعماء المحليين في المهرة أملاً في العثور على من يابي رغبتها، وبالفعل تماهى مع غاياتها الشيطانية ابن شقيق «الطوعري»، وكان من المفترض أن يرث أباه في حكم المهرة لولا صغر سنه، وكانت أمه تحثه على بيع الجزيرة من أجل الحصول على المال، وما أشبه خونة اليوم بخونة البارحة.

وعندما علم «الطوعري» بذلك، قرر منع المبعوث البريطاني من التواصل مع الزعماء المحليين، فقابلت بريطانيا هذا الإجراء بالتوجه إلى أعمال الخيار العسكري، واحتلت الجزيرة، وأبلغ وفدها الذي كان حينها لا يزال يفوض «الطوعري» في «قشن» بأن الجزيرة أصبحت تحت سيطرتهم.

وصلت الحملة العسكرية إلى «حديبو» في 5 يناير 1835، وتم تعيين الكابتن «بيلي» حاكماً عسكرياً، وصدرت التوجيهات بإخلائها من سكانها المحليين.

محلياً، استنفر «الطوعري» القبائل المهرية، وجمع 1500 مُجنّد، وقرر التصدي للاحتلال واستعادة الجزيرة، ما دفع الانجليز إلى استخدام الحيلة فاشترى مالك القوارب «عيسى بن مبارك» وكان مُكلفاً بنقل القوات اليمنية إلى الجزيرة، وأوعزوا له العمل على إضعاف معنويات المقاتلين اليمنيين وتخويفهم من لجوء الإستعمار إلى حصار المهرة وتدمير السفن التجارية التابعة لأبنائها، ويذكر الباحث «عبدالله بن عامر» أن «مبارك» كان مُحتكراً لعملية النقل البحري بين المهرة وجزيرة سقطرى، ولهذا رأى الإنجليز فيه ورقة رابحة لتجنب المواجهات العسكرية وخلخلة جيش «الطوعري» من الداخل.

ومن الطرق القذرة التي أعملتها بريطانيا للفوز بالجزيرة محاولة إقناع «الطوعري» باستئجار أجزاء منها، في حال رفض البيع، وفي حال تم الاتفاق على الاستئجار فالخطوة التالية التنازل النهائي عنها، بنفس الطريقة التي تعامل بها المرتزق الآفل «عبد ربه منصور هادي» في تأجير جزيرتي ميون وسقطرى للمحتلين الجدد.

لكن حالت عناية الله دون مرور هذا المخطط الشيطاني، فأصيب جنود الاحتلال بأمراض «الإسقربوط» و«البربري» وحصدت أرواح العشرات منهم، فقررت بريطانيا إلغاء مشاريع الإستئجار والشراء، والإكتفاء بإعمال الاتفاقية التجارية مع «الطوعري»، ومغادرة الجزيرة في يونيو 1835، والاستعاضة عنها باستكشاف مدينة «عدن» واتخاذها قاعدة عسكرية واقتصادية بديلة.

وفي العام 1876 اضطر سلطان المهرة الدخول تحت الحماية البريطانية مقابل مبلغ مالي، وتحولت «سقطرى» في حدود العام 1886 إلى محمية بريطانية، وأنشأوا فيها خلال الحرب العالمية الثانية «قاعدة جوية».

وفي 30 نوفمبر 1967، غادر الإنجليز الجزيرة، وسحبوا منها كل معداتهم بما فيها المولد الوحيد فيها، وهو أسلوبهم المُتبع في كل المناطق اليمنية التي احتلوها، ويذكر المؤرخون أنها عادة ما كانت تعمل على إنشاء مرافق خدمية وتنموية هامشية وهشة في مستعمراتها عندما تحس بأن تلك المناطق قاربت على الخروج من تحت سيطرتها، وسحب كل مقوماتها عند الرحيل، وتركها أطلال خاوية على عروش في حقد غير مشهود في تاريخ الدول الاستعمارية.

ويتعامل الاستعمار الاماراتي اليوم مع اليمنيين الوافدين إلى جزيرة «سقطرى» باعتبارهم عمالة وافدة، وقامت بتغيير كل ما يتعلق بالهوية اليمنية فيها بما في ذلك لوحات السيارات اليمنية، وتحدث التقارير الصحفية أن الزائرين لها بمجرد أن تطأ أقدامهم أرضها تصلهم رسالة إلى هاتفهم المحمول مفادها: «مرحباً بك في أرض الإمارات العربية المتحدة»، يعني احتلال مكتمل الأركان وبوقاحة غير معهودة. ولم تكتفِ بنت بريطانيا المدللة في جزيرة العرب «الإمارات»، بسلخ الهوية الوطنية للجزيرة بل وسارعت لنهب نفائسها الخضراء والبحرية والتاريخية، وإنشاء المصانع - منها مصنع لتصدير الأسماك - والمنتجات السياحية، ومواقع استخباراتية مشتركة مع السعودية وأميركا والكيان الصهيوني.

مدينة «عدن»:

أوفدت لندن في القرن الـ 19 الميلادي مبعوثيها إلى الحكام المحليين لإقناعهم بعقد اتفاقيات ومعاهدات تعاون تجاري، ووقعت في 6 سبتمبر 1802، أول معاهدة مع سلطان لحج، وأرسلت ضباطها لاستكشاف الجزر والمدن اليمنية، وفي ضوء تقاريرهم خلص الحاكم البريطاني في بومباي «سير روبرغراننت» إلى أن «عدن» لا تُقدّر بثمن بالنسبة لدولته اقتصادياً واستراتيجياً وعسكرياً، في وقتٍ ظهر فيه العديد من الفاعلين الدوليين الطامحين والطامعين في السيطرة على «عدن» بما فيهم الأميركان، حيث أرسلوا قواتهم إلى «سقطرى» لكن سرعان ما انسحبوا منها بسبب فشلهم في الحصول على امتيازات تجارية وعسكرية من الحكام المحليين، لذا قررت بريطانيا في أواخر العام 1837 تعجيل احتلال عدن لقطع الطريق على الأميركان.

توجهت «لندن» إلى سلطان لحج «محسن بن فضل بن عبدالكريم العبدلي» - تولى الحكم بعد وفاة عمه السلطان أحمد عبدالكريم في يوليو 1827 - لإقناعه بإقامة محطة تجارية في عدن مقابل مبالغ كبيرة وامتيازات خاصة له وأسرته وحاشيته، واستخدم الانجليز لإقناعه كل وسائل الترغيب والترهيب، بما فيها الرفع للسلطات في لندن بسيل من التقارير الملفقة والاتهامات الباطلة، تتهمه بإهانة البريطانيين والأوروبيين، والتعرض للسفن الإنجليزية، ونهبها، منها سفينة «دريا دولت»، والهدف من هذا إقناع سلطات

الاستعمار في لندن بتعجيل الحسم العسكري واحتلال عدن بالقوة. وفي 15 يناير 1838 أرسل «بن فضل» رسالة إلى حاكم الانجليز في «بومباي» عرض فيها دفع تعويضات مالية عما جرى لسفينة «دريا دولت»، وتوافد الضباط الانجليز إلى عدن للتفاوض حول عرض «بن فضل»، واستغلوا ذلك بالتجوال في المدينة من أجل بث الشك والفرقة بين سكانها وسلطانها، والإيحاء لسكانها بأن عدن أصبحت تابعة للإستعمار البريطاني.

كما استغل المبعوث البريطاني خلافاً سلطوياً بين سلطان لحج والسلطان الفضلي للضغط من أجل التنازل عن عدن مقابل حمايته من القوى المحلية المناهضة له العداء، وحاول السلطان تصفير مشاكله مع محيطه المحلي، غير أن الأخطاء التي رافقت محاولته، أتاحت للمبعوث البريطاني فرصة ذهبية لاستثمارها في قلب الطاولة عليه، لكنه فشل فأرسل إلى سلطاته في لندن برسالة يُخبرها بأن سلطان لحج تنازل عن عدن رغم أنه لم يتنازل.

وفي فترة لاحقة اتهمه بعدم تنفيذ وعوده، ووضع الجميع تحت الأمر الواقع مُعلنًا بأن عدن أصبحت من الممتلكات البريطانية، وأبلغ القوى الإقليمية بذلك، وبالتالي التوجه للحسم العسكري، وبعد مرور 70 يوماً من الحصار الخانق تمكن الانجليز من احتلالها في 19 يناير 1839.

وتعود إشكالية السفينة «دريا دولت» الى العام 1837، وهي هندية ترفع العلم البريطاني، جنحت بالقرب من ساحل عدن، ادعى البريطانيون أن سكان عدن هاجموها ونهبوا بعض حمولتها وأن ابن «سلطان لحج وعدن» كان من المحرضين على نهبها، وفي العام ذاته غرقت سفينة بريطانية قرب الشواطئ اليمنية فادعت بريطانيا أن الصيادين اليمنيين قاموا بنهب تلك السفينة، وطلبوا من سلطان سلطنة لحج «محسن العبدلي» التعويض أو تمكين بريطانيا من السيطرة على ميناء عدن.

وكان موقف السلطان «محسن العبدلي»، واضح في رفض المساس بالسيادة اليمنية، والموافقة على دفع تعويضات لبريطانيا، لكن الأخيرة لم تكن تلهث وراء التعويضات بل استغللت هذه القصة المفبركة لتسويغ وتبرير السيطرة على المدينة ومينائها الاستراتيجي.

ومن المفارقات العجيبة أن عم «محسن العبدلي» ويُدعى «أحمد عبدالكريم

العبدلي» كان على النقيض تماماً، يذكر المؤرخون أنه عرض على البريطانيين إقامة حلف هجومي دفاعي مشترك، للاستقواء به ضد جيرانه «الفضلي» و«العقربي»، وفي عرضه لذلك الحلف، ذهب تقريباً إلى حد التنازل الكامل عن البلد لصالح الإنجليز، لكن «سير هيوم بوفام» رفض ذلك الطلب، فأى ذلٍ وأى رُخصٍ وأي هوان هذا!!.

والمفارقة الثانية أن السلطان «محسن العبدلي» رغم محاولته التعايش مع الغزاة وتوقيع اتفاق صداقة مع البريطانيين في العام 1839، لكنه لم يسلم من تأمر الإنجليز، ولم يشفع له اتفاق الصداقة لديهم، بل سارعوا لنسج خيوط المؤامرة للإطاحة به عبر ابنه «أحمد»، ومستشاره «حسن عبدالله عاطف» وقريبه «سيد محمد حسين»، وفي هذا درس بليغ لفرقة «حسب الله» فيما يسمى بالمجلس الرئاسي بقيادة المستر «رشاد العليمي» الموالي للتحالف العبري، وما ينتظرهم من مستقبل مظلم ومُخزي. فرد على ذلك بشن عدت حملات على عدن، وانضمت إليه القبائل الفضلية والعقربية، وكاد الإنجليز أن يخرجوا من عدن، لكن ومن خلال جواسيسهم في لحج، عرفوا باكراً بذلك، فتصدوا لتلك الحملات وأحبطوها، وبسبب خيانة أولئك الجواسيس والعملاء استشهد في تلك الحملات المئات من اليمنيين على أبواب مدينة عدن، في إحداها استشهد 24 زعيماً قبلياً، وبعد وفاة السلطان عام 1847، تولى الحكم ابنه «أحمد». وعمل الاحتلال على مصادرة أسلحة المقاومة الشعبية، والقضاء على من تبق منهم، وتدمير تحصيناتهم، وبت الجواسيس والعملاء في أوساط الأهالي، ويؤكد المؤرخ «عبدالله بن عامر» استخدام الإنجليز يهود عدن في التجسس على سكانها. ومن يومها تحولت عدن والمناطق اليمنية الجنوبية والشرقية إلى حقل من الأشواك والألغام.

مخاضات التحرر الوطني:

رغم كل محاولات الاستعمار لتكبييل اليمنيين وتجريدتهم من كل عوامل القوة وأسلحة المواجهة، لم يستقرّ للشرفاء والأحرار من أبناء تلك المناطق حال، فقد كانوا في غليان ومواجهات مستمرة ضد العدو، بالتوازي مع أعمال العدو كل أساليب الترغيب والترهيب والتزكيع وشراء الذمم والولاءات وبت الشقاق والفرقة والفتن بين سلاطين

تلك المناطق، وضربهم ببعضهم، وإحياء العنصریات المناطقية والجهوية. وفي القرن العشرين شهدت المناطق الجنوبية والشرقية من اليمن سلسلة من الانتفاضات الشعبية «1936 - 1962»، لكنها كانت متفرقة ومتناثرة وغير منظمة وينقصها التكتيك العسكري والتدريبي والتقنية العسكرية المتطورة، ما حال دون نجاحها، ومع ذلك فقد كان لها أثر كبير في إضعاف الروح المعنوية للبريطانيين والقوات النظامية المحلية الموالية للاستعمار.

وأهم تلك الانتفاضات، انتفاضة العام 1956، والتي كان لها أثر كبير في تفتح الحس الوطني وإرغاب العدو وعملائه، الأمر الذي جعل العدو يحشد كل قواته لمطاردة المنتفضين، فاضطر الثوار للمغادرة إلى مدينة «قعطبة» في شمال اليمن، وجعلها مؤخرة وقاعدة لانطلاق عملياتهم ضد الاستعمار وعملائه.

ومن أحرار تلك الإنتفاضة «علي عنتر»، كان قائداً لإحدى الفرق الفدائية، وتمكن من مهاجمة موقع الضابط السياسي البريطاني في منطقة «الصفراء»، وأظهر خلالها شجاعة نادرة وموهبة قيادية فذة أذهلت كل رفاقه، حين رفض إطلاق النار على المواقع من بُعد، وأصرّ على الاقتراب من نوافذ المواقع، وإصابة من بداخله من جنود الاستعمار بصورة مباشرة، والإنسحاب بنجاح، وحينها قال الأب الروحي لثور 14 أكتوبر المناضل «راجح غالب لبوزة» مُفاخراً: «لو أننا نملك مائة من أمثال عنتر لدمرنا كل معسكرات بريطانيا في الجنوب».

ومن العوامل التي حالت دون نجاح الفعل الثوري:

1 - تشتت الفعل الثوري: حيث كانت كل قبيلة تقاوم العدو بمفردها، دون التنسيق مع القبائل الأخرى.

2 - إنعدام الإمكانيات المادية، وبدائية ومحدودية الوسائل المستخدمة في عملية المقاومة.

3 - غياب العمل السياسي والتنظيمي، ووجود خلفية لانقلاب المنقلبين.. الخ.

هذه العوامل مجتمعة كان لها أثر كبير في فشل المقاومة الشعبية وامتصاصها، ما سهل على العدو تأمين وتحصين عدن، والتمدد في المناطق الجنوبية الأخرى، وضمان البقاء فيها لأكثر من 13 عقداً، تحت شعارات مظلة من قبيل «الصداقة» و«الحماية»،

بما تحمله من خُبت ولؤم استعماري.

وهي شعارات زائفة خادعة فصلها الإستعمار على مقاس الخونة والعملاء والمرترق من أبناء تلك المناطق، بينما كان نصيب الشعب اليمني الحر التنكيل والشقاء والحرمان، كما يذكر المناضل «علي شائع هادي» - وهو أحد ثوار الجبهة القومية - في إحدى محاضراته عن الاستقلال الوطني.

وساعدت التحولات في المناطق الشمالية والغربية من اليمن في خمسينيات القرن العشرين الميلادي في تنامي التمردات القبلية في ريف جنوب اليمن ضد البريطانيين، كما عمل الإمام «أحمد يحيى حميد الدين» في العام 1957 على تحريض بعض قبائل الضالع ولحج لاستهداف الجنود والمسؤولين الانجليز، ناهيك عن الدور الذي لعبته التحولات المفصلية بشمال اليمن في سبتمبر 1962، في تصاعد الشعور الوطني، والتحول من المواجهات الشعبوية المقطعة وغير المنتظمة الى المواجهات المنظمة، واندلاع شرارتها في 14 أكتوبر 1963، وعلى مدى أربع سنوات من النضال انتزع اليمنيون في تلك المناطق استقلالهم وحرية، ومغادرة آخر جنود الاستعمار البريطاني البغيض تلك البقاع الطاهرة من وطننا الحبيب في 30 نوفمبر 1967م.

ومما ساعد الثوار على نجاح الفعل الثوري وتنجيز الاستقلال والتعجيل برحيل الاستعمار استيعاب الوطنييين الأحرار الدروس، والإتجاه نحو مأسسة الفعل الثوري، وظهور حركات وطنية سياسية حاضرة ومنظمة وراعية وموجهة لذلك الفعل الآخذ بالتنامي والاتساع والشمولية، وتنوع الأدوات المستخدمة في مقارعة الاحتلال لتشمل إلى جانب المواجهات العسكرية المظاهرات والاحتجاجات والإضرابات العمالية، ... والأهم من ذلك كما يذكر المؤرخ اليمني محمد سعيد عبدالله «محسن»: «القضاء على العملاء والخونة، من خلال توجيه الضربات القوية للعملاء اليمنيين والأجانب من الهنود والصوماليين، الذين كانوا يلعبون دوراً كبيراً في مراقبة ومتابعة الفدائيين، ورصد تحركات المشكوك فيهم، ورفعها إلى المخابرات البريطانية، إضافة إلى ما يسمعونه ويلاحظونه في الشوارع والأماكن العامة».

ووصل الفعل الثوري ذروته في 20 - 21 يونيو 1967 فشبت النار في معظم المناطق الجنوبية والشرقية، وتهافت الأسر الحاكمة العميلة تباعاً، وحاصر الثوار مقر القيادة البريطانية في عدن، وأرغموا العدو على الجلاء تحت قوة الثورة وزحفها.

الصدوق الأسود للاحتلال البريطاني:

على مدى 129 عاماً، مارس الاستعمار البريطاني كل أساليب القهر والاستعباد والتفرقة والفتن، وعمل على طمس كل ما يتعلق بالهوية اليمنية، وقولبت التاريخ اليمني، وفصل تلك المناطق عن امتداداتها التاريخية اليمنية، وتمزيق الوحدة اليمنية والنسيج اليمني، وتعميق اليأس في أوساط أبناء الشعب اليمني من عودة التحام جسدهم الواحد، بدءاً بسياسة «فرّق تَسُد» ومروراً بسياسة معاهدات واتفاقيات الحماية وانتهاءً بسياسة التقدم نحو الأمام وإعمال نظام الانتداب والاستشارة، تبعاً لمقتضيات التجزئة ومتطلبات كبح جماح نمو الوعي الوطني، الواصلة ذروتها في 1954 بإنشاء «اتحاد إمارات الجنوب العربي»، بدعم وتواطؤ رابطة أبناء الجنوب والجمعية العدنية، أملاً في تمديد سيطرة الاستعمار السياسية والعسكرية على المنطقة أكبر مدة ممكنة، ومنع حدوث أي تطور سياسي محلي، وضمان بقاء مفاعيله الاستعمارية بعد رحيله. وهو كيان سياسي أرادت بريطانيا من خلاله قطع الطريق على دعوات الاستقلال، لكن الخلافات بين السلاطين والمشائخ الموالين للاستعمار حول رئاسة الاتحاد حالت دون إعلانه حتى عام 1959.

والأكثر خطورة وقدارة التركيز على سلخ هوية الأجزاء الجنوبية والشرقية من اليمن، عن هويتها التاريخية والجغرافية، عبر تغليب الثقافات والهويات المحلية وتغذية النزعات الانفصالية وتعميق هوة الخلافات والصراعات البينية، لضمان طمس الثقافة والهوية الوطنية اليمنية وتكبير وواد أي هبة شعبية تحررية، وتدجين الهوية الوطنية لصالح الهوية المحلية المصطنعة، وتعميق الهوة بين علاقات أبناء هذه المناطق وهويتهم الوطنية الأم، وتعميق النزعة الانفصالية التي وجدت في الجمعية العدنية ورابطة أبناء الجنوب العربي ضالتها المنشودة على أمل الحل مكان الاستعمار بعد رحيله لتنفيذ مخططاته، وتأليف المؤرخين البريطانيين في مقدمتهم «إنجرامز» العديد من الكتب لترسيخ هذا التوجه الشيطاني.

ومن أبرز ما حملة صندوقها الأسود لليمن في تلك الحقبة المظلمة:

1 - مضاعفة واقع التخلف والتفكيك والانقسام، وإثارة الشقاق، وزرع الفتنة، وتعزيز التعصب القبلي، وتفريخ العشائر والمشائخ والمشايخات، وتشجيع الأنساب القبائلية، وإثارة

نعراتها من أجل تعزيز الشعور بالانعزالية، وخلق حركات وطنية وسياسية متناهشة ومتخاصمة وهشة، وبرامج وعقائد غربية علمانية متضادة ومتصادمة، بما يضمن ديمومة وتناسل عوامل التفرقة والتجزئة، والفتن والاختلاف والتشاحن، بما لذلك من تبعات كارثية لا زلنا نكتوي بمفاعليها إلى اليوم.

وشقه المناطق الجنوبية إلى شقين: شرقية وغربية، فكوّن إدارة لمحميات عدن الشرقية - حضرموت والمهرة، وإدارة لمحميات عدن الغربية - لحج وأبين وشبوة، وجعل بينهما قطيعة سياسية وادارية واقتصادية، ومنع الوفاق بين مختلف الأطراف اليمنية، وإنشاء كيانات سياسية هزيلة ومقسمة، ودق إسفين الشقاق بينها، وإغراقها في الصراعات البيئية، وبلغ عدد السلطنات والإمارات في الجنوب نحو 21 إمارة وسلطنة ومشيخة، مستقلة عن بعضها، ومتناحرة فيما بينها، حتى أصبح الاستعمار هو الرابط الوحيد الذي يجمعها بدلاً عن الروابط الوطنية والدينية والثقافية.

2 - إنشاء جيوش وقوات أمن محلية على أسس قبلية وعشائرية ومناطقية، وإغراقها في العصبية الحزبية والسياسية، بنفس الطريقة التي يعمل بها الاحتلال الاماراتي والسعودي اليوم في المناطق المحتلة.

3 - تحويل عدن إلى سوق للعمالة الرخيصة، ووكر للتآمر والدسائس على شمال اليمن، وفتح أبواب الهجرة الأجنبية إليها، ومحاربة العنصر الوطني، بغرض التهيئة لهندسة مشاريع سياسية مستقبلية للمنطقة مرتبطة بالاستعمار البريطاني.

4 - تشجيع نمو «برجوازية كمبرادورية» طفيلية مرتبطة بالمصالح البريطانية، وإقامة عدد من المشاريع الاقتصادية الهامشية، من قبيل تشجيع الاستعمار زراعة القطن في أبين 1947 ولحج في 1954، وزراعة الفواكه الأوربية، وبناء مصفاة عدن في عام 1954، وقيام شبكة واسعة من مشاريع البناء، لتلبية احتياجات القوات البريطانية في عدن.

5 - تدمير المدن والقرى، وتشريد السكان المدنيين الآمنين، وإحراق ردفان بعملية عسكرية دانهما حتى قائد الاستعمار البريطاني آنذاك.

6 - ممارسة كل أساليب التعذيب الوحشي والمخيف ضد الاسرى والمعتقلين اليمنيين، وقتل وأسر الحكام والمشائخ المحليين، ودعم من يؤيدهم حتى يسهل القضاء

عليه بعد انتهاء تاريخ صلاحيته.

7 - جعل اللغة الانجليزية اللغة الرسمية في جميع المعاملات الرسمية، وتعيين رؤساء الإدارات ونوابهم من الانجليز، وبقيّة الكوادر والكُتاب من أبناء الجاليات الأجنبية الذين يجيدون الإنجليزية، واستبدال القضاء الشرعي الإسلامي، بقضاء وضعي علماني باللغة الانجليزية في جميع المجالات، وبناء الكنائس في مناطق مرتفعة عن المساجد.

8 - نشر المحرمات من خمور ودعارة وقمار وسباب وأخلاق منحطة، وعدم الاهتمام بالتعليم في مسعى للتغريب الأخلاقي، والإعلامي والثقافي، والتجهيل التعليمي، والتسطيح الديني، والإلهاء الاجتماعي.

جرائم أبناء الإنجليز غير الشرعيين:

لم تكن بريطانيا بعيدة عن مفاعيل عدوان تحالف العاصفة على اليمن، رعاية ودعمًا ومشورة وتوجيهًا ومباركة وتغطية على جرائم ذلك العدوان الآثم، وشمل ذلك كل أنواع الدعم التسليحي واللوجستي والاستخباراتي، بصورة جعلت الأمم المتحدة تضعها على استحياء إلى جانب أميركا وفرنسا على قائمة الشركاء في جرائم الحرب في اليمن. وتتحدث التقارير الإعلامية عن بيع شركة الصناعات العسكرية والجو فضائية البريطانية، السعودية أسلحة وخدمات عسكرية بنحو 6/17 مليار جنيه استرليني منذ العام 2015 وحتى الآن، وتواجد 6700 موظفًا بريطانيًا في السعودية.

وعملت دول العدوان العبري على استنساخ كل قذارات الصدوق الأسود لحقبة الاحتلال البريطاني، بما في ذلك تقسيم الجيوش المحلية، وتسمياتها المناطقية، وتغذية النزعات الانفصالية، وانتهاج سياسة تدميرية لمؤسسات الجنوب الحيوية ومنشآته بصورة فاقت ما عمله الاحتلال البريطاني، وتجميد الحركة التجارية في ميناء عدن، وتحويل مطار عدن الدولي إلى ثكنة عسكرية، والإستيلاء على المنشآت الإيرادية في المناطق الجنوبية المحتلة، وتولي أبو ظبي تصدير النفط اليمني بطريقة غير مشروعة من حضرموت وشبوة، والسيطرة على الجزر اليمنية وسواحل البحر العربي والبحر الأحمر، ومنع الاصطياد

في المياه اليمنية، ما أفقد 4 ملايين يمني مصدر دخلهم. وأصبحت مدينة عدن في ظل الاحتلال العبري من أكثر المدن رعباً في العالم، وانتعشت عمليات الاغتيالات بواقع 3 عمليات يومياً، وتصفية القيادات السياسية والدينية اليمنية المناهضة للإحتلال العبري في عدن والمحافظات الجنوبية. ناهيك عن إنشاء أكثر من 10 سجون سرية شبيه بسجن «أبو غريب» في مدينة عدن، تمارس فيها قوات الإحتلال كل القذارات بحق اليمنيين، كما بنت الإمارات سجون في إحدى المناطق النائية في ارتيريا لذات الغرض، يُشرف عليها ضباط صهاينة، وقد تحدثنا عن ذلك في سلسلة من القراءات عن تبعات وأسرار العلاقات الصهيونية الإماراتية في فترات سابقة.

المراجع:

- 1 - أحمد صالح الجبلي، حالة المنطقة عشية الاحتلال البريطاني لعدن، موقع خيوط، 14 أكتوبر 2020.
- 2 - أمذيب صالح احمد، اليمن الجنوبي في فخاخ الفتن البريطانية من الاحتلال إلى الاستقلال، موقع عدن الغد، 3 أبريل 2021.
- 3 - حمزة علي لقمان، معارك حاسمة من تاريخ اليمن، مركز الدراسات اليمنية، الطبعة الأولى، 1978.
- 4 - ذكرى أحمد الحسني، استقلال جنوب اليمن: الاحتلال باقٍ بنسخة أبشع، موقع صحيفة الاخبار اللبنانية، 15 أكتوبر 2018.
- 5 - زيد يحيى المحبشي، الوحدة اليمنية القلب ينبض جنوباً، قراءات، مركز البحوث والمعلومات، أغسطس 2009.
- وكذا: 30 نوفمبر عيد الجلاء للاستعمار البريطاني من عدن، مركز البحوث والمعلومات، 28 نوفمبر 2019.
- ما الذي تبقى من ثورة 14 أكتوبر المجيدة؟، مركز البحوث والمعلومات، 14 أكتوبر 2020.
- 6 - سلطان ناجي، التاريخ العسكري لليمن، دار العودة - بيروت، الطبعة الثانية، 1988.
- 7 - عبدالله بن عامر، تاريخ اليمن مقبرة الغزاة، الجزء الثاني، مطابع دائرة التوجيه

- المعنوي، الطبعة الأولى، 2019.
- 8 - علي شائع في رحاب الخالدين، مركز البحوث الحزبية، الحزب الاشتراكي اليمني، طبع دار الهمداني.
- 9 - علي عنتر في رحاب الخالدين، مركز البحوث الحزبية، الحزب الاشتراكي اليمني، الطبعة الأولى، مارس 1986.
- 10 - محمد سعيد عبدالله «محسن»، عدن كفاح شعب وهزيمة امبراطورية، دار ابن خلدون - بيروت، الطبعة الثانية، 1989.
- 11 - محمد أنعم، جرائم عملاء الاستعمار من «هينس» إلى «هادي»، الميثاق نت، 19 أكتوبر 2017.
- 12 - موقع عربي بوست، الاستعمار البريطاني في اليمن، 14 سبتمبر 2022.
- 13 - موقع المهريّة نت، ثورة 14 أكتوبر .. هكذا حقق اليمنيون استقلالهم من الاحتلال، 14 أكتوبر 2021
- 14 - موقع نور نيوز، على خلفية وفاتها.. ملكة بريطانيا وحقتها الدامية، 9 سبتمبر 2022



وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
www.saba.ye/ar